

أكد منسق التوصيات الدولية في حكومة الاقليم ديندار زيباري، أن إقليم كردستان يعتبر نموذجاً للتسامح والتعايش القومي والديني بين مكونات

ويجري قداسة البابا فرنسيس منذ أول أمس الجمعة، بزيارة تاريخية إلى العراق وإقليم كردستان استهلها بزيارة بغداد و كنيسة سيدة النجاة في بغداد في نفس اليوم، بعدها زار المرجع الشيعي الأعلى آية الله العظمى علي السيستاني ثم توجه الى مدينة أور التاريخية.

ثم وصل قداسته صباح يوم الأحد (7 آذار 2021) إلى مطار أربيل الدولي وكان في استقباله الرئيس بارزاني و رئيس الاقليم و رئيس حكومة اقليم كردستان، و منها توجه الى مدينة الموصل.

حول أهمية الزيارة و مشاركة المكونات الدينية والمذهبية والقومية في بناء كردستان، قال ديندار زيباري منسق التوصيات الدولية في حكومة اقليم كردستان في تصريح إعلامي: "يعتبر النسيج الاجتماعي الكردستاني لوحة تضم مزيجاً من القوميات والأديان المختلفة الذين يشكلون التكوين الاجتماعي لإقليم كردستان، حيث تعايشت في الإقليم و على مر العصور العديد من القوميات و تعددت فيه الديانات و المذاهب."

وأضاف أن "الكوردستانيين يفتخرون بأن موطنهم المشترك، كان و مازال يحتضن العديد من المكونات والأديان والأثنيات و يحافظ عليه، فإقليم كردستان هو المكان الذي تشعر فيه جميع الأقليات بالأمان ويشهدون الاندماج والمصالحة، فأبواب إقليم كردستان مفتوحة أمام الناس من جميع الخلفيات كالمسيحيين واليزيديين والتركمان والعرب، وقد وفرت لهم الإقليم جميع الاحتياجات الأساسية الضرورية وهم يعيشون بسلام دون أية ضغوط أو قيود، فيتعب الإقليم قدوة ونموذجاً للتسامح والتعايش القومي والديني."

وحول حقوق المكونات في مسودة دستور إقليم كردستان والمشاركة السياسية قال زيباري: "تنص المادة (٦) من مسودة دستور حكومة إقليم كردستان بوضوح على أن سكان كردستان هم من الكورد والعرب والتركمان والكلدان والآشوريين والأرمن وغيرهم ممن يعيشون في الإقليم، وأولئك الذين يمارسون ديانات أخرى لا يعتبرون أقليات، لكنهم يعتبرون مكونات في المجتمع لأن إقليم كردستان هو منطقة متعددة الأعراق والأديان."

وأوضح زيباري "أما عن المشاركة السياسية، عند تأسيس المجلس الوطني الكوردستاني عام ١٩٩٢، تم تخصيص (٥) مقاعد من أصل (١٠٠) مقعد رئيسي للمسيحيين، وفي عام ٢٠٠٥، تم زيادة عدد المقاعد إلى (١١)

مقعدًا للمكونات، منها خمسة مقاعد مخصصة للتركمان وخمسة مقاعد للكردان والآشوريين ومقعد واحد للأرمن.

كما أشار زيباري إلى حماية حقوق المكونات من الناحية القانونية قائلا: "أعطت حكومة إقليم كردستان أهمية كبيرة للقضاء على أي تمييز بين جميع شعب كردستان، تم تغيير إسم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، كونها تشمل أيضًا المكونات الدينية الأخرى في المنطقة."

وتابع "ولضمان حماية جميع المكونات التي تعيش في إقليم كردستان، وضمان منحها جميع حقوقها، صدر في إقليم كردستان القانون ذي الرقم (٥) لسنة (٢٠١٥) المعروف بقانون حماية حقوق المكونات في كردستان العراق، والذي يضمن حقوق المكونات القومية (التركمان، والكرداني السرياني الآشور والأرمن والمجموعات الدينية والطائفية) المسيحية والإيزيدية والصابئة المندائية والكاكائية والشبك والفيليين والزرادشتية وغيرهم) من مواطني كردستان العراق، صدر في إقليم كردستان قانون اللغات الرسمية في إقليم كردستان ذي الرقم (٦) لسنة (٢٠١٤) والذي ورد فيها لكل وحدة إدارية كثافتها السكانية من المكونات الأخرى، تصبح لغتهم إلى جانب اللغة الكوردية لغة رسمية للتعليم، والمخاطبة، والشؤون الإدارية و الداخلية)، كما أنشأت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في عام ٢٠١٧ مديرية التعايش الديني لتعزيز روح التعايش الديني في إقليم كردستان."

وأردف منسق التوصيات الدولية في حكومة الإقليم: "أبدت حكومة الإقليم اهتماما كبيرا بالمكونات الدينية والقومية في إقليم كردستان ومنها الجانب التربوي والتعليمي علي سبيل المثال توجد (21) و (56) مدرسة باللغة السريانية في الإقليم ، و منذ عام 1999 يدرس الطلبة الإيزيديون مادة (الإيزيدياتي) الخاصة بهم في المدارس الحكومية الرسمية، في مناطق من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية عشرة."

مضيفاً "ووفرت حكومة الإقليم كافة المستلزمات الدراسية إضافة إلى الجامعة الكاثوليكية ومعهد شمعون الصفاء، حول الجانب الثقافي قال ديندار زيباري: للحفاظ على التراث و ثقافة جميع المكونات الدينية والقومية والمذهبية في الإقليم، قدمت الحكومة تسهيلات كثيرة وذلك بتأسيس العشرات من الفرق الثقافية والفنية واستحداث مديريات للثقافة التركمانية والسريانية في وزارة الثقافة والشباب، ويتضمن عمل تلك المؤسسات اصدار الكتب، وإحياء المراسيم الثقافية و المناسبات، وأصدر برلمان إقليم كردستان القانون رقم (47) لسنة 1992 قانون العطل الرسمية، للمكونات الدينية والقومية في الإقليم و اعتبارها عطل رسمية لهم."

وفي نهاية تصريحه أشار منسق التوصيات الدولية إلى جهود حكومة الإقليم لتحرير الإيزيديين قائلاً: "بعد هجمات إرهابيي داعش تعرض الآلاف من المواطنين الكورد الإيزيديين و المكونات الأخرى إلى الخطف و مازال مصير الآلاف منهم مجهولا إلى الآن. "

مردفأ"وبهدف تحريرهم شكلت لجنة خاصة من قبل مكتب رئيس حكومة الإقليم كوردستان وبعد تحريرهن تقوم الحكومة بتوفير جميع المستلزمات لإيوائهم و إعادتهم إلى المجتمع مرة ثانية"، كما بين أنه "من جهة أخرى تم تشكيل لجنة عليا للتعريف بالجرائم التي تعرض لها الإيزيديين كجريمة إبادة جماعية، أنجزت هذه اللجنة شوطا كبيرا حيث تم تسجيل (5023) ملفا لدى هيئة التحقيق و جمع الأدلة، (2000) دعوى اكتملت، (3023) دعوى مازالت قيد التحقيق، سجلت (2916) دعوى كمفقودين. "